بعد يوم واحد من استئناف مفاوضات فيينا، كان دبلوماسيون أوروبيون يروجون لقرب التوصل إلى اتفاق مع إيران، على الرغم من أن الأخيرة ما زالت متشبثة بموقفها برفع كل العقوبات عنها ورفض تقديم تعهدات إضافية، وذلك فيما كانت ترتفع نبرة التهديد الإسرائيلية

مفاوضات فيينا: ترويج أوروبي لاتفاق

إصرار إيراني على رفع العقوبات أولاً

فيينا ـ العربي الجديد
طهران ـ صابر غل عنبري

في ثاني أيام استئناف مفاوضات فيينا غير المباشرة لإحياء الاتفاق النووي، كانت إيران تحافظ، أمس الثلاثاء، على خطابها المتشدد بأن المحادثات تستهدف رفع العقوبات عنها، وأنها لن تقبل بأقل من ذلك أو بتقديم تعهدات إضافية، وذلك مع تسريبات صحافية بشأن سعي واشنطن لطرح «اتفاق مؤقت» على ضوء صعوبة التوصل إلى اتفاق شامل للمضي قدماً خلال المفاوضات المائة من نص اتفاق في المحادثات النووية»، مشيرين إلى أن النصوص المتفق عليها مع إيران «ليست حتى الآن الواحا حجرية، على الرغم من أننا نتوخى الحذر من تغييرها»، في إشارة إلى إمكان حصول تغييرات فيها. غير أنهم لفتوا إلى أن القوى الأوروبية ما زالت تنتظر تأكيداً بأن المحادثات النووية ستستكمل من حيث توقفت في يونيو/ حزيران الماضي. وقال أحد الدبلوماسيين إن هناك «استعجالاً في المحادثات مع إيران، لكننا لا نريد فرض مواعيد نهائية مصطنعة».

جاء ذلك بعدما وصف المبعوث الروسي إلى مفاوضات فيينا ميخائيل أوليانوف بدء الجولة السابعة من المفاوضات، يوم الإثنين، بأنه كان «ناجحاً جداً»، وأنه تم الاتفاق على «اتخاذ المزيد من الإجراءات العاجلة» خلال الجولة السابعة، فيما كشفت مصادر إيرانية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن ما قصده المندوب الروسي هو استئناف لجان الخبراء المنبثقة عن المفاوضات أعمالها بشكل سريع لإجراء مباحثات مضغوطة لإيجاد حلول للنقاط الخلافية. وأضافت هذه المصادر أن الجانب الإيراني رفض أن تستأنف لجنتا العقوبات والمسائل النووية أعمالهما بشكل متزامن، وأصر على أن تبدأ لجنة العقوبات عملها أولاً ثم لجنة المسائل النووية، مشيرة إلى أن «هذا الأمر جاء انطلاقاً من إصرار طهران على أن الأولوية هي لرفع العقوبات». وأوضحت أن المجتمعين وافقوا على المقترح الإيراني حول الجدول الزمني لاستئناف عمل اللجان. ولفتت المصادر إلى أن أطراف الاتفاق النووي «لم تخض في التفاصيل خلال اجتماع مساء الإثنين، وإنما كانت الكلمات عامة، تناول فيها كل طرف وجهة نظره تجاه تنفيذ الاتفاق النووي وآفاق الخطاب الإيراني المتشدد، كان الأوروبيون يروجون للانتهاء من صياغة معظم نص الاتفاق في فيينا. ونقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسيين أوروبيين رفيعين قولهم، خلال إحاطة للصحافيين، أمس الثلاثاء: «انتهينا حتى الآن من صياغة 70 إلى 80 في المائة من نص اتفاق في المحادثات النووية»، مشيرين إلى أن النصوص المتفق عليها مع إيران «ليست حتى الآن الواحا حجرية، على الرغم من أننا نتوخى الحذر من تغييرها»، في إشارة إلى إمكان حصول تغييرات فيها. غير أنهم لفتوا إلى أن القوى الأوروبية ما زالت تنتظر تأكيداً بأن المحادثات النووية ستستكمل من حيث توقفت في يونيو/ حزيران الماضي. وقال أحد الدبلوماسيين إن هناك «استعجالاً في المحادثات مع إيران، لكننا لا نريد فرض مواعيد نهائية مصطنعة».

جاء ذلك بعدما وصف المبعوث الروسي إلى مفاوضات فيينا ميخائيل أوليانوف بدء الجولة السابعة من المفاوضات، يوم الإثنين، بأنه كان «ناجحاً جداً»، وأنه تم الاتفاق على «اتخاذ المزيد من الإجراءات العاجلة» خلال الجولة السابعة، فيما كشفت مصادر إيرانية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أن ما قصده المندوب الروسي هو استئناف لجان الخبراء المنبثقة عن المفاوضات أعمالها بشكل سريع لإجراء مباحثات مضغوطة لإيجاد حلول للنقاط الخلافية. وأضافت هذه المصادر أن الجانب الإيراني رفض أن تستأنف لجنتا العقوبات والمسائل النووية أعمالهما بشكل متزامن، وأصر على أن تبدأ لجنة العقوبات عملها أولاً ثم لجنة المسائل النووية، مشيرة إلى أن «هذا الأمر جاء انطلاقاً من إصرار طهران على أن الأولوية هي لرفع العقوبات». وأوضحت أن المجتمعين وافقوا على المقترح الإيراني حول الجدول الزمني لاستئناف عمل اللجان. ولفتت المصادر إلى أن أطراف الاتفاق النووي «لم تخض في التفاصيل خلال اجتماع مساء الإثنين، وإنما كانت الكلمات عامة، تناول فيها كل طرف وجهة نظره تجاه تنفيذ الاتفاق النووي وآفاق

استعداد لكل الاحتمالات

قال الجيش الإسرائيلي إنه يُسرّع الخطى لمنع إيران من أن تُصبح دولة ذات «عتبة نووية». وقال المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي رانّ كوخافي، في حديث لهيئة البثّ الإسرائيلية أمس: «لقد سرّعنا استعدادنا لمنع إيران من ترسيخ نفسها في الساحة الشمالية، ومن أن تصبح دولة ذات عتبة نووية». وردّاً على استئناف مفاوضات فيينا، قال كوخافي: «لا أتدخل في الشؤون السياسية، ولكن كما قلنا من قبل، نحن نستعد لكل الاحتمالات».

من المفاوضات بين الوفد الإيراني ودول مجموعة 4+1.

وكانت وزارة الخارجية الروسية قد أعلنت، أمس، أن المشاركين في اجتماع فيينا اتفقوا على استئناف عمل الخبراء بشأن العقوبات ضد طهران والمسائل النووية. وذكرت أن المشاركين في اجتماع اللجنة المشتركة للدول المشاركة في الاتفاق النووي أكدوا التزامهم بجهود العودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي. كما أعرب المشاركون عن رغبتهم في مواصلة التفاعل المكثف لحل المسائل التي لا تزال من دون حل منذ الانتهاء من الجولة السادسة السابقة من المفاوضات، وأكدوا أيضاً رغبتهم في الوصول إلى نتيجة في أسرع وقت ممكن. وأعربت وزارة الخارجية عن تفاؤلها، مشيرة إلى أن بدء المفاوضات قد تم تقييمه من قبل المشاركين على أنه إيجابي وبناء. من جهته، قال أوليانوف، في تغريدة، إن الولايات المتحدة أكدت استعدادها لرفع جميع العقوبات التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، مقابل عودة إيران إلى تنفيذ التزاماتها النووية بالكامل. غير أن أوليانوف أكد أنه «في الدبلوماسية متعددة الأطراف الشيطان يكمن في التفاصيل، وقائمة العقوبات التي سيتم رفعها تخضع للمفاوضات».

في غضون ذلك، شدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في تصريحات أوردها التلفزيون الإيراني أمس، على أن هذه المفاوضات «تركز على رفع العقوبات»، وأن طهران «لن تقبل بأقل من ذلك وبأكثر مما ورد في الاتفاق النووي حول التعهدات النووية». وأكد زادة أن «قضايا مثل مفاوضات خطوة خطوة وتعهدات إضافية، ليس لها أي مكان في أجندتنا التفاوضية»، وتابع أن «الحكومة تخوض مفاوضات فيينا بعزم جاد وباستعداد كامل من خلال إيفاد وفد شامل للاطمئنان إلى أن ما سيحدث في فيينا هو رفع العقوبات»، قائلاً إن «المفاوضات ستكون في اتجاهها الصحيح إذا كانت الأطراف الأخرى جاءت إلى فيينا لرفع العقوبات بدلا من المماطلة والإطالة والذرائع الصبيانية».

وفي السياق، كان الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي قد أكد خلال اتصال هاتفي مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، مساء الإثنين، عزم بلاده على أن تفضي مباحثات فيينا إلى رفع العقوبات المفروضة على طهران، مشدداً على أن ذلك عنصر أساسي في المفاوضات. ودعا نظيره الفرنسي «إلى العمل مع الأطراف الآخرين في فيينا على إنجاز المفاوضات ورفع العقوبات المفروضة على إيران». وأكد رئيسي أنه «في حال رفع الأميركيون العقوبات واحترم الأوروبيون تعهداتهم ستحترم إيران التزاماتها». من جهته، ذكّر ماكرون بهدف باريس المتمثل «برؤية إيران تعود إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها كلها وأن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاق»، بحسب الرئاسة الفرنسية.

وجاء كلام ماكرون قبل استقباله، أمس الثلاثاء، وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد في إطار جولة للأخير في أوروبا بهدف التأثير على موقف باريس ولندن بشأن الاتفاق النووي. وفي سياق التصعيد الإسرائيلي، هدد وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومير بارليف باستخدام الخيار العسكري في التعامل مع محاولة إيران الحصول على سلاح نووي. وقال بارليف، أمس، لإذاعة محلية في تل أبيب: «من الواضح أن الخيار العسكري مطروح على الطاولة»، مضيفاً «نعلم جميعاً أنه منذ الانسحاب (الأميركي) من الاتفاق النووي، تقدمت إيران بشكل كبير وشديد باتجاه القدرة على صنع قنبلة نووية». وتابع أن «هدف إسرائيل هو العودة إلى اتفاقية أقوى وأطول». ورأى أن فرض العقوبات (الأميركية) لم يؤثر على الإيرانيين.

استوقفت المفاوضات النائبين توقف، لدى أشهر، (الأناضول)

شرق غرب

سعيّد يلوّح بمراسيم خاصة للمخالفات الانتخابية

قال الرئيس التونسي قيس سعيّد، أول من أمس الإثنين، إنه قد يلجأ إلى إصدار مراسيم خاصة لتنفيذ قرارات محكمة الحسابات في ما يتعلق بالجرائم الانتخابية. وانتقد سعيّد بطء تعامل القضاء مع تقرير محكمة المحاسبات حول الانتخابات التشريعية والبلدية، مؤكداً أن «التباطؤ يتم حتى تمر الآجال وتُلغى إمكانية إسقاط القائمات»، معرباً عن اعتقاده بـ«ضرورة اتخاذ إجراءات أخرى في إطار المراسيم».

(العربي الجديد)

نابلس: إصابة 20 فلسطينيا بمواجهات مع الاحتلال

أصيب 20 فلسطينياً أمس الثلاثاء، بالرصاص المطاطي والاختناق بالغاز المسيل للدموع، الذي أطلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال مواجهات بينها وبين الفلسطينيين في المنطقة الشرقية لمدينة نابلس، شمال الضفة الغربية، بالتزامن مع اقتحامها لتأمين دخول مئات المستوطنين إلى قبر يوسف لتأدية طقوس تلمودية. وتمكن شبان فلسطينيون من إحراق آلية تابعة للاحتلال بعدما رشقوها بالحجارة وزجاجات حارقة.

(العربي الجديد)

تركيا: عودة مواطن افرجت عنه الإمارات

وصل رجل الأعمال التركي محمد علي أوزتورك، أمس الثلاثاء، إلى تركيا، بعد الإفراج عنه في الإمارات المعتقل فيها منذ 2018. وجاءت عملية الإفراج بعد أيام من زيارة ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد إلى تركيا، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وكان أوزتورك، وهو مالك شركة تعبئة بقوليات، اعتقل مع زوجته أمينة في دبي، خلال زيارته معرضاً غذائياً، وحكم عليه بالسجن المؤبد بتهم دعم الإرهاب.

(العربي الجديد)

■ الحدث

مليونية سابعة في السودان تتحدى العسكر

شارك عشرات آلاف السودانيين، أمس، في مليونية جديدة لإسقاط انقلاب عبد الفتاح البرهان، فيما اكتفى الجيش بمواجهة المتظاهرين بالغاز المسيل للدموع

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

شهد السودان، أمس الثلاثاء، مليونيته السابعة، رفضاً للانقلاب الذي نفّذه رئيس مجلس السيادة في السلطة الانتقالية، قائد الجيش عبد الفتّاح البرهان، على المكون المدني في السلطة، في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولائتلاف السياسي الذي تلاه في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بين البرهان ورئيس الحكومة عبد الله حمدوك. وجاءت مليونية أمس تزامناً مع ارتفاع عدد قتلى الاحتجاجات على يد قوات الأمن والشرطة، منذ 25 أكتوبر، إلى 43 قتيلاً، مع الإعلان عن وفاة نور الله حمد البشير، الذي كان تعرض خلال تظاهرات الخميس الماضي لـ«ضرب مبرح على الرأس بالهراوات من قبل قوات الانقلاب أدى إلى حدوث نزيف دماغي»، بحسب لجنة الأطباء المركزية. واستخدمت قوات الأمن أمس الغاز المسيل للدموع، لمنع المتظاهرين من الوصول إلى القصر الرئاسي في الخرطوم، من دون أن يسجل سقوط قتلى.

وخرج عشرات الآف السودانيين، بحسب تقديرات وكالة رويترز، أمس، في مواكب رفضاً للانقلاب، حيث بدأ التجمع في الخرطوم، في نقطة (ساحة) صينية القندول وسط العاصمة، ونقاط أخرى، ليتوجهوا إلى محيط القصر الرئاسي، حيث واجههم قوات الأمن بقنابل الغاز المسيل للدموع. وسجّلت إصابة العديد من المشاركين في الموكب باختناق وتم نقل بعضهم إلى المشافي. وحصلت عمليات كر وفر في شارع القصر بين المتظاهرين والشرطة التي أرسلت تعزيزات إضافية. وقال المواطن عثمان (46 عاماً)، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن الثورة «ستنتصر لا محالة»، وإن «العار سيلحق بكل الخونة والانتهازيين والمستلقين باسم ثورة ديسمبر المجيدة، وسيبقى الشرفاء والشريفات من أبناء الشعب لتأسيس الحكم المدني الديمقراطي في السودان». من جهته، قال الدكتور معتصم صالح حمودة إنه شارك في التظاهرة لتأييده الحكم المدني على أن «يبقى العسكر في مهمتهم الأساسية وهي حماية الحدود». وأكدت المواطنة عائشة أحمد أن إرادة الشعب لن تقهر، وأنهم كشباب وشابات لن يسمحوا مطلقاً باستمرار النظام الانقلابي مهما كانت التضحيات، مشددة على أن الشعب قادر على إسقاط البرهان كما أسقط عمر البشير.

وهتف المتظاهرون مجدداً «لا شراكة ولا تفاوض»، مطالبين بـ«عودة الجنود إلى ثكناتهم» والعودة للحكم المدني، وإلغاء كل الإجراءات التي اتخذها الانقلاب، ومحاكمة المتورطين فيه. ومن الشعارات المرفوعة: «يا برهان ثكناتك أولى وما في مليشيا بتحكم دولة»، «السلطة سلطة شعب والردة مستحيلة»، «ثوار أحرار حنكمل المشوار»، «يسقط يسقط حكم العسكر»، و«الشعب يريد إسقاط النظام». ونشر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو لمواكب خرجت أيضاً في مدينة عطبرة، مهد الثورة السودانية، والدامر وشندي (شمالي السودان)، وفي مدني، وسط البلاد، ونيالا في ولاية جنوب دارفور (غرب)، وبورتسودان في شرقي السودان.

ومع يوم أمس، يرتفع عدد «المليونيات» التي خرج فيها السودانيون لإسقاط الانقلاب إلى 7، وكانت أولاها في اليوم الأول من الانقلاب، وذلك بالإضافة إلى عشرات الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الليلية. كذلك اتخذت الاحتجاجات شكل إغلاق طرق وشوارع رئيسية والعصيان والإضراب عن العمل. في غضون ذلك، أطلقت السلطات الانقلابية أمس سراح وزير الصناعة في حكومة حمدوك، إبراهيم الشيخ، بعد اعتقال دام أكثر من شهر، وانتهى بتدوين بلاغ ضده بتهمة تحريض الجيش. كما شملت عمليات إطلاق السراح عدداً آخر من أعضاء لجنة إزالة التمكين، من بينهم القيادي إسماعيل التاج. وحرص غالب المفرج عنهم على المشاركة في موكب أمس، ومنهم المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء فيصل محمد صالح، ورئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير. وتحدثت معلومات عن إعادة اعتقال مقرر لجنة التمكين في ولاية القضارف، شرقي السودان، وجدي خليفة، بعد ساعات من إطلاق سراحه، وذلك على خلفية مشاركته وإلقائه كلمة في موكب أمس في المدينة.

وكانت تظاهرات ليلية قد خرجت أول من أمس، في عدد من أحياء الخرطوم حيث ردّد المشاركون هتافات مناوئة للانقلاب العسكري وللاتفاق السياسي، وبالتزامن، قال حمدوك، عبر «فيسبوك»، إن الاتفاق الإطاري أتاح مناخاً سياسياً لا يسمح بضرب المتظاهرين لأن حق التظاهر حق انتزعه السودانيون عبر عشرات السنين من النضال، داعياً لجان المقاومة وكل القوى الحية إلى ممارسة الديمقراطية لأنها الشيء الوحيد الذي لا يمكن تعلمه إلا من خلال ممارستها.

إلى ذلك، أفادت مصادر سودانية، أمس، بأن الاشتباكات بين الجيشين السوداني والإثيوبي تجددت على الحدود بين البلدين في منطقة الفشقة. وذكر شهود أن الاشتباكات بدأت في جبل الصقيعة، قبالة بركة نورين بمنطقة الفشقة الصغرى، حيث حاول الجيش السوداني تحريره من ضمن مناطق الفشقة التي يعمل على تحريرها منذ أشهر. وكان البرهان قد أكد خلال زيارته أول من أمس إلى المنطقة أن الجيش «عازم على تحرير كل الأراضي السودانية التي ظلت تحت السيطرة الإثيوبية»، علماً أن أديس أبابا نفت مسؤوليتها عن الأحداث الأخيرة.

ارتفع عدد قتلى التظاهرات الرافضة للانقلاب إلى 43

طالب المتظاهرون بعودة الجيش الى ثكناته (محمود حجاج/ الأناضول)

تثير تحركات القوات الدولية في شمال سيناء، تساؤلات عن تجاوز حدود مهمتها، لا سيما تجولها في مناطق يتواجد فيها عناصر «داعش»، وفي اماكن تنتشر فيها المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري، وعملها على فتح بعض الطرقات

القوات الدولية في سيناء

تساؤلات حول تجاوز حدود مهمتها

لا يزيد مجموع أفراد هذه القوات على ألفي عنصر (خالد دسوقي/فرانس برس)

سيناء ـ **محمود خليل**

تتعالى في محافظة شمال سيناء شرقي مصر، على الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي، وقطاع غزة، الاتهامات الموجّهة للقوات الدولية لحفظ السلام في المنطقة، بخروجها عن المهمة التي وُجدت من أجلها في الأراضي المصرية، وهي مراقبة اتفاقية السلام بين مصر والاحتلال الإسرائيلي المعروفة باتفاقية كامب ديفيد. وتستند تلك الاتهامات إلى تحركات مريبة لهذه القوات، خارج نطاق عملها، لا سيما المناطق التي يوجد فيها تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» من جهة، ومن جهة أخرى في مناطق تواجد المجموعات القبلية المساندة للجيش المصري في حربه على «داعش»، وكذلك تدخّلها في آلية عمل معبر رفح البري الرابط بين مصر وغزة، خصوصاً في ظل عمل البوابة التجارية فيه وإدخال ما يلزم القطاع من بضائع ومواد خام.

وفي هذا السياق، حصلت «العربي الجديد» على مشاهد مصورة، لتجوّل القوات الدولية التي تستقل عربات جيب بيضاء اللون عليها شعارها باللغة الإنكليزية MFO (Multinational Force and Observers) في منطقة البرث، وهي منطقة تشتهر بزراعة وبيع المخدرات لا سيما مخدر الهيدرو، وتُعرف بأنها مركز انتشار المجموعات القبلية المساندة للجيش. إضافة إلى مشاهد أخرى لمشاركة المجموعات القبلية في دوريات تابعة للقوات الدولية، بالسير على الطرقات داخل مناطق جنوب رفح والشيخ زويد باتجاه الحدود بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسط غياب تام لقوات الجيش المصري عن هذه التحركات والتنقلات في سيناء. فيما تُظهر بعض المشاهد أعمال تجريف وتوسعة غير معلومة الأهداف في المناطق المذكورة.

وفي التفاصيل، قالت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد»، إن الفترة الأخيرة شهدت تحركات للقوات الدولية داخل المناطق الجنوبية لرفح والشيخ زويد في شمال سيناء، وهي المناطق التي لا يزال تنظيم «داعش» يتواجد في أجزاء منها، على أطراف منطقة البرث، والكيلو 21، والبواطي وغيرها، وكذلك تنتشر فيها المجموعات القبلية المسماة «اتحاد قبائل سيناء» التابعة لرجل الأعمال السيناوي إبراهيم العرجاني، مشيرة إلى أن هذه المجموعات ترافق القوات الدولية في بعض تحركاتها، بحجة حمايتها من «داعش». ولفتت كذلك إلى أن القوات الدولية تدخل إلى مناطق يتواجد فيها «داعش»، فيما لا تستطيع قوات الجيش المصري والمجموعات القبلية الوصول إليها، خوفاً من رصاص القناصة والقذائف المضادة الدروع التي بحوزة التنظيم، ما وضع القوة الدولية في خانة الاتهام من بعض رموز اتحاد القبائل، إذ كتب أحدهم أن التنظيم يتعمد عدم زرع الطرق الرئيسية بالعبوات الناسفة لعدم إيذاء القوة الدولية، فيما يزرعها في الطرق الفرعية لإصابة المجموعات القبلية.

وأضافت المصادر أن القوات الدولية تعمل من خلال آلياتها على فتح بعض الطرقات، وإزالة بعض العوائق من طرقات أخرى، على الرغم من أن هذه النشاطات من أعمال الحكومة المصرية ومؤسساتها الموجودة فعلياً في شمال سيناء، بالإضافة إلى أن عناصر القوات الدولية يتجولون باستمرار في المحال التجارية في منطقة البرث، على الرغم من أنه يجري شحن المواد الغذائية والمستلزمات بشكل رسمي من خلال إدارة القوات الدولية. ولفتت إلى أنه جرى قبل أقل من شهر حرق عشرات العشش التي تبيع المخدرات والعقاقير المخدرة وسط منطقة البرث حيث يتركز النشاط التجاري، وذلك على يد بعض تجار المخدرات في إطار الخلافات الداخلية بينهم، مشيرة إلى أن القوات الدولية تخالط المواطنين البدو في هذه المناطق بشكل كبير ويومي.

وبالتزامن مع ذلك، كانت «العربي الجديد» قد حصلت على معلومات موثوقة، بانسحاب القوات الدولية من أحد أهم مواقع المراقبة التابعة لها، وذلك على الطريق الدولي الرابط بين مدينتي الشيخ زويد والعريش، والذي كانت تنتشر فيه على مدار العقود الماضية. إلا أنها سلمته أخيراً إلى قوات الجيش المصري، وعززت من تواجدها في المناطق الصحراوية جنوب الشيخ زويد ورفح، على الرغم من أهمية متابعة الطريق الدولي وحركة النقل عليه لا سيما القوات العسكرية المصرية، لضمان الالتزام المصري بالمعاهدة والملحق العسكري منها على وجه الخصوص. ولم يتم الإعلان عن الانسحاب من الموقع الدولي سواء من القوات الدولية نفسها، أو قوات الجيش التي استلمت الموقع فور انسحاب القوات الدولية منه.

تشارك مجموعات قبلية في دوريات تابعة للقوات الدولية

تحركات للقوات الدولية داخل مناطق يتواجد «داعش» فيها

وفي التعقيب على ما سبق، قال باحث في شؤون سيناء لـ«العربي الجديد»، إن القوات الدولية لم يعد لها أي أهمية في هذا المرحلة في سيناء، في ظل دفء العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل غير مسبوق، وبات من المعلن الصداقة المتينة التي تربط النظام المصري بحكومة الاحتلال الإسرائيلي، الذي زار رئيسها نفتالي بينت شرم الشيخ أخيراً والتقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وما تبع ذلك من تعديل الملحق العسكري في اتفاقية كامب ديفيد، بالسماح بنشر المزيد من قوات الجيش المصري وحرس الحدود في شمال سيناء. وأضاف: هذا يشير إلى أن الطرفين باتا في وضع لا يحتاج مراقبة أحد، وأن مراحل الانسجام في العمل على طرفي الحدود ضد الأهداف المشتركة باتت متقدمة بشكل كبير، فيما لا يزال الطرفان يخفيان المزيد من أشكال ونشاطات التعاون الأمني والعسكري، على طول الحدود المشتركة بين مصر والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورأى الباحث، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لتواجده في سيناء، أن تحركات القوات الدولية في شمال سيناء، وتدخّلها في الصراع الدائر بين الجيش والمجموعات القبلية من جهة، وتنظيم «داعش» من جهة أخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، واللعب على وتر الخلاف الداخلي، بالإضافة إلى زياراتها المتكررة إلى معبر رفح البري بين غزة وسيناء، كل ذلك يمثل تجاوزاً واضحاً لمهمتها التي أسست من أجلها، وسط صمت مصري على هذا التغير الواضح. واعتبر أن الوضع في شمال سيناء مقلق، في ظل الحديث عن مخططات دولية لاستغلالها في حل صداع غزة المنعكس بشكل كامل على القضية الفلسطينية برمتها، مضيفاً أن ما يجري من عمليات تهجير وإعادة ترسيم للحدود البرية والبحرية يؤكد على صدقية ما سبق، فيما تبقى الأيام المقبلة كفيلة بالكشف عن المزيد من وجوه هذه المخططات وآليات تنفيذها.

يشار إلى أنه تم تشكيل القوة الدولية متعددة الجنسيات بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر والاحتلال الإسرائيلي في منتجع كامب ديفيد في واشنطن في 26 مارس/آذار 1979، وإنهاء حالة الحرب، بهدف ترتيب التفاصيل العسكرية الواردة بالملحق «1» من المعاهدة، من خلال توقيع مصر وإسرائيل والولايات المتحدة بروتوكول إنشاء تلك القوة في 3 أغسطس/آب 1981. وهذه القوة لا تتبع الأمم المتحدة، وهذا الأمر لم تقبل به مصر في البداية، إلا أنها اضطرت لذلك بسبب ظروف الوضع الدولي في ذلك الحين، لا سيما الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة. هذا يعني أن واشنطن وتل أبيب تمكنتا من استبدال الدور الرقابي للأمم المتحدة المنصوص عليه في المعاهدة بقوات متعددة الجنسيات، وتم تجاوز البعد القانوني من خلال إضافة برتوكول ضمن الملحق رقم «1»، فيما جاء في البند 19 من ملحق بروتوكول إنشاء تلك القوة أن حجمها يتكون من مقر قيادة وثلاث كتائب مشاة، ولا يزيد مجموع أفرادها على ألفي فرد ووحدة دوريات ساحلية ووحدة مراقبين وعنصر ملاحة ووحدات شؤون إدارية وإشارة.

وينقسم عناصر القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء على 13 دولة، بينها دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وتمثل القوات الأميركية وحدها نحو 40 في المائة من تعداد القوة، تليها من حيث الحجم كولومبيا وفيجي. وإلى جانب تلك الدول الثلاث، تضم القوة عناصر من المملكة المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وأستراليا، وكندا، وجمهورية التشيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وأوروغواي. والمهمة الرئيسية لتلك القوة هي التأكد من امتثال مصر وإسرائيل للأحكام الأمنية الواردة في معاهدة كامب ديفيد، والإشراف على تنفيذ البنود الأمنية من المعاهدة، وبذل أقصى جهد لمنع أي مخالفة لبنودها، وذلك من خلال القيام بأربع مهام أساسية، تتمثل في تشغيل نقاط تفتيش ومخافر مراقبة والقيام بدوريات استطلاع على الحدود الدولية. وتُقدّر الميزانية السنوية للقوات بما يقرب من 65 مليون دولار أميركي، تتقاسمها كل من مصر وإسرائيل، وتتمركز هذه القوة في قاعدتين أساسيتين هما الجورة جنوب مدينة الشيخ زويد في شمالي سيناء وذلك في المنطقة (ج) وفقاً لتقسيمات كامب ديفيد، أما القاعدة الثانية فتقع بين مدينة شرم الشيخ وخليج نعمة في محافظة جنوب سيناء، فيما تتولى القوات المسلحة المصرية في سيناء حماية وتأمين كل عناصر القوة متعددة الجنسيات والمراقبين في سيناء.

وتعرضت القوة الدولية لهجمات محدودة خلال سنوات الصراع بين الأمن المصري والتنظيمات الإرهابية، فمنذ أغسطس/آب 2005، سُجلت حوالي عشر هجمات، أكثر من نصفها عبر عبوات ناسفة مزروعة في الطرق. إلا أن القوة الدولية تعرضت لهجمات مباشرة كان أبرزها في سبتمبر/أيلول 2012، حين اقتحم مسلحون المعسكر الرئيسي في شمال سيناء واستولوا على معدات وتبادلوا إطلاق النار مع القوة، مما أسفر عن إصابة أربعة جنود، فيما تعرض مطار الجورة التابعة للقوة في يونيو/حزيران 2015، لسقوط قذيفة هاون وصاروخ غراد. وكذلك أصيب ستة من القوة الدولية في 4 سبتمبر 2015 في انفجار عبوتين ناسفتين وضعتا على حافة طريق عندما كانت تمر منه سيارة تقل العسكريين.

تقرير

5 أشهر على قمة بغداد: فيتو حلفاء طهران بالمرصاد

بغداد ـ **زيد سالم**

مر أكثر من 5 أشهر على قمة بغداد الثلاثية التي جمعت رئيس الوزراء العراقي (المنتهية ولايته) مصطفى الكاظمي والعاهل الأردني عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في 27 يونيو/حزيران الماضي، والتي أُعلن في ختامها عن حزمة من الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية والتجارية، تتعلق بالطاقة والنقل والاستثمار، ومجالات أخرى من بينها أمنية. ويؤكد مسؤولون عراقيون أن مخرجاتها الرئيسية لم تُترجم على أرض الواقع حتى الآن، ويعزون ذلك إلى تقاطعات سياسية حادة في بغداد حيالها، وتحديداً من قبل القوى السياسية والفصائل المسلحة الحليفة لإيران.

ومن أبرز ما تم التوصل إليه من اتفاقات، الربط الكهربائي واستيراد الغاز المصري والنفط مقابل الإعمار بالنسبة للشركات المصرية، والاستثمار والعمالة وتنشيط الممر التجاري المصري تجاه العراق عبر ميناء نويبع المصري باتجاه ميناء العقبة الأردني ثم الأراضي العراقية عبر محافظة الأنبار غربي البلاد، وأخيراً أنبوب النفط العراقي من البصرة إلى العقبة. لكن لم تظهر حتى الآن أي بوادر لتنفيذ عملي لأي منها. كما تضمّن البيان الرسمي الختامي المشترك الصادر عن قمة بغداد، الاتفاق على تسريع إجراءات مشروع أنبوب النفط العراقي الأردني (البصرة العقبة)، وملف الربط الكهربائي بين العراق والأردن، والإعفاء الضريبي للبضائع بين البلدان الثلاثة.

وعما تحقق من خطوات عملية بين القاهرة وبغداد وعمّان، قال مسؤول بارز في وزارة التخطيط العراقية، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن المصريين والأردنيين ينتظرون خطوات عراقية في هذا الإطار، فيما الحكومة العراقية تواجه عقبات داخلية من قوى سياسية. وأضاف أن ما تحقق فعلياً لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع الاتفاقات، وأغلبها تفاصيل ثانوية، مثل ملف تمكين القوات العراقية على الحدود مع الأردن وتقوية الأدوار الاستخباراتية والمعلوماتية عن الخلايا الإرهابية، وتقديم المصريين معلومات أمنية للعراق، وهو ما فعله العراق أيضاً مع مصر والأردن ضمن اتفاق تبادل المعلومات، إضافة إلى إعفاء ضريبي لعدد من المواد المستوردة بين الدول الثلاث، ودخول بعض الشركات المصرية كمنافس على مناقصات لمشاريع بعضها استثمارية في قطاع السكن وأخرى للقطاع الحكومي، إضافة إلى ملف ربط خط كهرباء ضغط عال من الأردن إلى العراق وهو ما يجري العمل به حالياً ولن يكتمل قبل منتصف العام المقبل. وأوضح أن «الجانب المهم من الاتفاقات مع الأردن هو مشروع أنبوب البصرة العقبة، لكن القوى السياسية، خصوصاً الحليفة لإيران، تتحفظ بشأنه، بل هناك مخاوف من استهداف المشروع من قبل فصائل مسلحة لإيقافه، على الرغم من أن المشروع يصب في صالح العراق إذ سيخلق منفذاً جديداً له لبيع نفطه غير الخليج العربي وميناء جيهان التركي».

ولفت المسؤول إلى أن «الاتفاقات التي تم التوصل إليها في القمة الثلاثية ليست كلها قابلة للتنفيذ وفق صلاحيات رئيس الوزراء العراقي، بل إن معظمها مرتبط بمهام السلطة التنفيذية والوزارات التي تتوزع على الأحزاب العراقية وفقاً للمحاصصة الحزبية والطائفية المعمول بها، بالتالي فإن تنفيذ الاتفاقات يحتاج إلى دراسة وزارية ثم الشروع بالتنفيذ»، مشيراً إلى أن «معظم الوزارات لم تتحرك خلال الفترة الماضية باتجاه تطبيق الاتفاقات لأسباب تتعلق بعدم وجود الغطاء المالي من جهة، وغياب القناعة الحزبية لدى الجهات المسيطرة على الوزارات من جهة ثانية». وقال إن «القوى السياسية الحليفة لإيران عرقلت سير عملية التعاون التجاري مع الأردن وتحديداً في ملفات الغاز والكهرباء، لأنها لا تريد أن يملك العراق بدائل طاقة غير إيران»، مضيفاً «أما بالنسبة للاتفاقات مع الجانب المصري فقد رفضتها قوى سياسية مهمة، أبرزها «دولة القانون» و«الفتح»، من دون أسباب واضحة، لكنها بدت واضحة من خلال خطابات الفصائل المسلحة التي أشارت إلى أن التقارب مع الرئيس المصري قد تكون بداية لتقارب العراق من الكيان الصهيوني».

ما تحقق لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع الاتفاقات

توصلت القمة إلى تفاهمات اقتصادية وتجارية مهمة (الأناضول)

ولم يخفِ عضو تحالف «الفتح»، الذي يضم القوى السياسية لـ«الحشد الشعبي»، فالح الدراجي، رفض القوى السياسية الحليفة لإيران لمخرجات القمة الثلاثية، متحدثاً عما وصفه بـ«شبهات كثيرة»، قال إنها «تلحق بالاتفاقات والمشاريع التي تحدّث عنها الكاظمي إلى العاهل الأردني والرئيس المصري». ولفت الدراجي في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «قوى سياسية وفصائل لها نفوذها على القرار السياسي والشعبي ترى أن المخرجات بداية لدخول العراق في خانة المطبّعين مع الكيان الصهيوني، ثم إن التجارب الاقتصادية في الأردن ومصر ليست بالمستوى الكبير، بل إنها دول لا تزال تعاني من تعثر اقتصادي، والعراق بحاجة إلى دول عظمى لأجل تمكينه اقتصادياً وتجارياً وليس عبر دول وضعها الاقتصادي أسوأ من وضع العراق». وأضاف أن «حكومة الكاظمي مرت بأزمات كثيرة، فيما تنفيذ مثل هذه المشاريع مع دول أخرى يحتاج إلى فترات رخاء سياسي».

الحدث

لا تغييرات جوهرية رغم التمرّد

نتائج نهائية للانتخابات العراقية

لم تشهد النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في العراق التي أعلنت أمس الثلاثاء، تغييراً كبيراً عن النتائج الأولية

بغداد ـ **سلام الجاف**

بعد نحو 50 يوماً على الانتخابات البرلمانية التشريعية التي شهدها العراق في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وما تبعها من اعتراضات كبيرة من قبل القوى الحليفة لإيران بعد كشف النتائج الأولية للانتخابات عن تراجع حضورها بشكل كبير في البرلمان، أعلنت السلطات العراقية أمس الثلاثاء النتائج النهائية والتي لم تتضمن تغييرات كبيرة عن تلك الأولية، بما يطرح أكثر من تساؤل عن إمكان وجود تسوية سمحت بإعلان النتائج، وهو ما سيتبيّن من ردة فعل حلفاء إيران عليها. وما يعزز فرضية وجود تسوية ما، أن الكشف عن النتائج النهائية جاء بعد يوم واحد من الإعلان عن نتائج التحقيق في محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي التي جرت في 7 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، من دون اتهام أي طرف فيها، على الرغم من أن أصابع الاتهام كانت توجّه إلى مليشيات موالية لطهران.

ووسط حالة من التأهب الأمني في بغداد وضواحيها، وخصوصاً في المنطقة الخضراء وسط العاصمة حيث يعتصم مناصرو القوى الحليفة لإيران أمام بواباتها منذ أسابيع للاعتراض على العملية الانتخابية، تخللتها محاولتهم اقتحام المنطقة، كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تعلن أمس الثلاثاء عن نتائج الاقتراع النهائية بعد إجراء عمليات العد والفرز اليدوي للمحطات المعترض عليها في 5 محافظات، لتنتهي إلى تغيير في 5 مقاعد من أصل 329 مقعداً، عن النتائج الأولية. وقال رئيس المفوضية جليل عدنان، خلال مؤتمر صحافي، إنه «على الرغم من مشقة عملية العدّ والفرز اليدوي لمحطات الاقتراع، فإن المفوضية أنجزت المهمة بكل مهنية، وأحدثت العملية تغييراً في 5 مقاعد موزعة على محافظات نينوى وأربيل وكركوك والبصرة وبغداد». وأوضح عدنان أن «إجمالي عدد الناخبين المسموح لهم المشاركة في الانتخابات كان 22 مليوناً، فيما بلغ عدد المصوتين في الانتخابات 9 ملايين و629 ألفاً، وهو يمثل 44 في المائة من إجمالي الناخبين». وأعلن إرسال النتائج النهائية إلى المحكمة الاتحادية العليا للمصادقة عليها.

وكانت المفوضية العليا قد أعلنت السبت الانتهاء من إعادة عد وفرز يدوي لمئات صناديق الاقتراع في عموم البلاد. ووفق النتائج النهائية، تصدّر التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر بـ73 مقعداً، تلاه تحالف «تقدم» بزعامة رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي بـ37 مقعداً، ثم تحالف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، بواقع 33 مقعداً، وحل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني رابعاً بـ31 مقعداً. وكانت أبرز القوى التي تراجعت في الانتخابات ولم تحقق اعتراضاتها فارقاً واضحاً، هي تحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري وهو الممثل لـ«الحشد الشعبي»، بواقع 17 مقعداً فقط، بفارق 3 مقاعد عن النتائج الأولية المعلنة سابقاً والتي كان قد حصل فيها على 14 مقعداً فقط، بعدما كان يشغل 48 مقعداً في البرلمان المنحل. كما لم يحصل تحالف «حقوق»، الجناح السياسي لـ«كتائب حزب الله»، إلا على مقعد واحد فقط. وفي جنوب العراق، حصد تحالف «امتداد» المدني تسعة مقاعد، كما حصل المرشحون المستقلون على 39 مقعداً في عموم مدن البلاد، وحصلت حركة «إشراقة كانون» الجديدة على 6 مقاعد أيضاً. وسبق إعلان النتائج عقد الرئيس العراقي برهم صالح سلسلة اجتماعات أمس، مع رئيس مجلس القضاء فائق زيدان، وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، شدد خلالها على أهمية الاحتكام للدستور والقانون والحفاظ على السلم الأهلي في ما يتعلق بأزمة الانتخابات الحالية.

انتهت النتائج إلى تغيير 5 مقاعد فقط عن الأولية

حل التيار الصدري أولاً تلاه تحالف الحلبوسي ثم المالكي

وتأخر إصدار النتائج بسبب ضغوط الأحزاب الخاسرة الموالية لإيران والمنضوية ضمن ما يعرف بـ«الإطار التنسيقي»، التي أقامت اعتصاماً مفتوحاً أمام المنطقة الخضراء احتجاجاً على النتائج الأولية، وأكدت مراراً أنها تتعامل معها على أنها «انتخابات مزورة»، و«متلاعب بها». وكان مقتدى الصدر، قد حذر من ممارسة ضغوط على مفوضية الانتخابات، رافضاً «أي تدخل في عمل القضاء والمحكمة وفي تصديقها على النتائج التي يريد البعض تغييرها ليمكنهم مجاراة الكتلة الكبرى ليتمكنوا من تعطيل حكومة الأغلبية التي استاؤوا من بوادر إشراقاتها»، وفق قوله في بيان سابق. كما أعلنت المبعوثة الأممية إلى العراق جينين هينيس بلاسخارت، في إحاطة قدمتها لمجلس الأمن الدولي قبل أسبوع، أن الانتخابات البرلمانية تم تقييمها على أنها سليمة بشكل عام، محذرة من محاولات لنزع مصداقيتها.

وتعليقاً على إعلان النتائج، قال رئيس مركز التفكير السياسي إحسان الشمري، لوكالة «فرانس برس»، إن «المفوضية تريد أن تثبت أن الانتخابات لم تكن مزورة وكانت دقيقة، وتريد إيصال رسالة بأنها تحاول التأكد من عدم وجود خروقات، وأن الإجراءات كانت دقيقة ومهنية». واعتبر الشمري أن المحور الرئيسي الذي تدور حوله الفصائل الموالية لإيران هو «دورها في الحكومة (المقبلة) وحصانة السلاح» من أجل «أن يكون لها ثقل سياسي بغض النظر عما حصلت عليه من مقاعد».

مئات صناديق الاقتراع خضعت لإعادة الفرز (أحمد الربيعي/فرانس برس)

سورية

تسويات هشة في درعا وتوتر في السويداء

يواصل النظام السوري إثبات عدم التزامه بأي تسوية تُجرى، وهو ما ظهر في محافظة درعا أخيراً، في حين برز توتر جديد في السويداء

أمين العاصي

لم يمض سوى شهر وعدة أيام على انتهاء التسويات في محافظة درعا، جنوب سورية، حتى عادت قوات النظام إلى القصف العشوائي الذي أودى، أول من أمس الإثنين، بحياة ثلاثة مدنيين، فيما أصيب عدد من المواطنين بجروح، في مؤشر على هشاشة هذه التسويات. وقتل ثلاثة مدنيين وأصيب 11 آخرون، بينهم طلاب، أول من أمس، إثر قصف مدفعي لقوات النظام استهدف الأحياء السكنية ومحيط تجمع مدارس لحظة انصراف الطلاب في مدينة نوى، غرب محافظة درعا، وذلك كردة فعل انتقامية على استهداف مجهولين بعبوة ناسفة سيارة لجهاز الأمن العسكري التابع للنظام، أول من أمس، على طريق نوى الشيخ سعد بريف درعا الغربي. وكان انفجار العبوة قد أدى إلى مقتل أربعة عناصر يعملون في جهاز الأمن العسكري، الذي يأتي في مقدمة أجهزة النظام الأكثر قسوة في التعامل مع المدنيين، فضلاً عن إصابة عنصر خامس.

وقال الناشط أبو البراء الحوراني، وهو عضو في «تجمع أحرار حوران» المعارض، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «قوات النظام اعتقلت نحو 20 شاباً، الإثنين، وذلك عقب الانفجار الذي وقع على طريق قرية الشيخ سعد ومدينة نوى». وأشار إلى أن «قوات النظام عثرت، ليل الإثنين، على جثتين لعنصرين يعملان ضمن مرتبات الفرقة التاسعة التابعة لهذه القوات مقتولين برصاص مجهولين بالقرب من دوار المخفر، وسط مدينة نوى، غربي محافظة درعا».

إلى ذلك، أفاد الناشط الإعلامي يوسف معربة، في حديث مع «العربي الجديد»، بأنّ «هدوءاً حذراً كان يسود مدينة نوى، أمس الثلاثاء، بعد يوم من قصف عشوائي بقذائف الهاون من قبل قوات النظام أدى لسقوط ضحايا مدنيين». واعتبر أن «التسويات التي جرت في محافظة درعا كان الهدف منها جمع أسلحة المدنيين وأموالهم لا أكثر»، مضيفاً أن «جميع الانتهاكات ما زالت مستمرة بحق السكان، من مداهمات واعتقالات وتصفيات».

من جانبه، قال عضو هيئة التفاوض التابعة للمعارضة في درعا إبراهيم الجباوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ النظام «ما زال يحمل حقداً على مدن وبلدات محافظة درعا، لأنه لم يستطع اقتحامها بسبب الردع الروسي»، مضيفاً أن «النظام يتحين الفرص ويرصد أي زلة فردية ليعاقب المنطقة كلها، وهو ما حدث في نوى». وكان النظام السوري قد أجرى في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عمليات تسوية في محافظة درعا على أساس رؤية روسية للحل في جنوب سورية تقوم على سحب السلاح الفردي و«تسوية» أوضاع المسلحين والمطلوبين للأجهزة الأمنية والمنشقين عن قوات النظام، مقابل سحب الحواجز التي كانت تقطّع أوصال المحافظة. وبقيت بلدتا بصرى الشام ومعربا في ريف درعا الشرقي خارج التسوية إلى الآن، بسبب وجود «اللواء الثامن»، التابع لروسيا، فيهما. وعلى الرغم من انتهاء التسويات وسحب السلاح من الأهالي في محافظة درعا من قبل أجهزة النظام، إلا أن الوضع الأمني ما زال هشاً، إذ إن عمليات الاغتيال المتنقلة لم تتراجع حدتها بعد، ما يؤكد أن هذه الأجهزة تعمل على إبقاء الفوضى الأمنية ذريعة للقيام بعمليات انتقامية واسعة لمعارضين.

من جهة أخرى، ذكر «تجمع أحرار حوران» أن شاباً قتل، أمس الثلاثاء، إثر استهدافه بالرصاص المباشر من قبل مجهولين في بلدة المليحة الشرقية بريف درعا، كما أصيب مدني آخر بجروح خطيرة إثر استهدافه بالرصاص من قبل مجهولين، صباح أمس، في بلدة الصورة، شرقي درعا. وتحدث «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، أمس، عن مقتل 69 شخصاً منذ انتهاء التسويات في درعا. وإلى الشرق من محافظة درعا، طرد أهالي بلدتي شهبا والمزرعة في ريف السويداء دورية للشرطة العسكرية الروسية، ترافقها سيارة تابعة لأجهزة النظام الأمنية، بعدما حاول العناصر الروس توزيع مساعدات غذائية للأهالي. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن «الأهالي رفضوا المساعدات من المحتل الروسي»، في حادث ليس الأول من نوعه في المحافظة ذات الغالبية الدرزية من السكان، والتي تشهد هي الأخرى حالة من الفلتان الأمني وتململاً شعبياً متصاعداً بسبب تردي الأحوال المعيشية.

قتل 3 مدنيين وأصيب 11 آخرون بقصف للنظام على مدينة نوى

ويحاول النظام السوري استعادة سلطته الكاملة في السويداء، التي بقيت على الحياد في الصراع الدائر في سورية منذ أكثر من عشر سنوات. ولطالما تعاملت أجهزة النظام مع الاضطرابات التي تحدث هناك بـ«القوة الناعمة» لتفادي اتساع نطاقها وخروجها عن السيطرة في المحافظة التي يريد النظام بقاءها على الحياد. وعيّن رئيس النظام بشار الأسد، أخيراً، أحد أقاربه، وهو نمير مخلوف، محافظاً للسويداء. ونقلت شبكات إخبارية محلية عن مخلوف تهديده لسكان المحافظة بـ«فرض هيبة الدولة وسلطة القانون وتأديب المدنيين».

مرور الكرام

أردوغان والتطبيع مع مصر وإسرائيل

وائل قنديل

يقول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه سيفعل مع مصر وإسرائيل مثلما فعل مع الإمارات. بعيداً عن أنه لا يوجد تطبيع حلال وآخر حرام، كما أن قليله مثل كثيره، مدان ومستهجن، فإنّ المؤلم في هذه المقاربة الأردوغانية أنه لم يعد ثمّة فرق بين مصر وإسرائيل والإمارات، عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الطبيعية. هكذا، بمنتهى البساطة، سيذهب الرجل إلى التطبيع مع إسرائيل ومع مصر، كما سبق وطبَّع مع الإمارات، وكأنّ ثلاثتهم على مسافة واحدة من فلسطين، التي كُنّا نظنها البوصلة والمسطرة لتحديد المواقف من مسألة التطبيع مع العدو الذي يحتلها، والذي صار إخوتها القريبون والبعيدون يطمحون في صداقته. فيما كان رئيس الكيان الصهيوني إسحق هرتسوغ يقتحم، على رأس مجموعة من غلاة المستوطنين، الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل المحتلة، أعلن أردوغان أنّ تركيا ستتخذ خطوات تقارب مماثلة مع مصر وإسرائيل بعد المحادثات مع الإمارات.

وفي اللحظة التي كان يجري فيها الإعلان عن تزويد إسرائيل المملكة المغربية بطائرات مسيرة انتحارية، بقيمة 22 مليون دولار، كانت جماهير الشعب المغربي تتظاهر دعماً لفلسطين في 27 مدينة مغربية، ولم يفلح تدخل قوات الأمن لمنعها، في إثناء الغاضبين عن رفع شعارات تضامنية مع فلسطين، ومناهضة ومنددة بالتطبيع، مثل بـ«الروح بالدم نفديك يا فلسطين»، و«فلسطين أمانة والتطبيع خيانة» و«المغرب وفلسطين شعب واحد مش شعبين».

بالتحاق أردوغان بقطار التطبيع، مجدداً، مع الاحتلال الصهيوني، يصبح لدينا المغرب والأردن وتركيا، وثلاثتهم يزعمون أنّهم الأقرب لفلسطين بشعارات إسلامية مختلفة، خلف أنظمة عربية أخرى تقود المسيرة، رافعة شعارات براغماتية شديدة الوضوح، الإمارات ومصر نموذجين، التزاماً بالتصور الأميركي للمنطقة، الذي وضعه دونالد ترامب وجاريد كوشنر، صهره، وهو التصور الذي ورثته الإدارة الجديدة بعد انتخاب جو بايدن وتنفذه حرفياً.

وعلى ذكر كوشنر، تكشف صحيفة «نيويورك تايمز» أخيراً أنّه لم يغادر المنطقة بأحلامه ومشروعاته، إذ لا يزال يجني أرباحاً كبيرة من دول خليجية تنفذ حرفياً بنود ما عرف باتفاق أبراهام، وهو أهم إنجازاته، أثناء عمله في الإدارة الأميركية السابقة. تقول الصحيفة: «عندما يبدأ مسؤولو البيت الأبيض السابقون جني الأموال من وقتهم الذي يقضونه مع حكومتنا من خلال التودد إلى الملوك، فإن ذلك يقلب المعدة قليلاً». كوشنر لا يزال يعبث بالمنطقة، حيث أسّس في وقت سابق من هذا العام، «معهد إبراهيم لاتفاقات السلام»، وهي مجموعة غير ربحية تسعى إلى توسيع العلاقات التجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب.

تبيع إسرائيل العرب وسائل منع التظاهر ضدها، وقمع أي تضامن مع فلسطين التي تحتلها، فيما يدفع العرب لإسرائيل مالاً بلا حدود، تستخدمه في توسيع استيطانها وتشديد احتلالها ومضاعفة أعمالها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني. هذا في الحقيقة أبعد من أحلام المتطرفين الصهاينة، وأكبر من أهداف ترامب وكوشنر حين شرعا في إعادة رسم خرائط المنطقة، وأقسى من كوابيس الفلسطيني الذي يواجه هجمات الاحتلال والمطبعين من إخوته وجيرانه. يبقى أنه حين سلك المطبعون العرب الطريق إلى علاقات صداقة وتعاون مع إسرائيل، انتفض الجميع غضباً وتنديداً ونحيباً على فلسطين التي تتلقى طعنات الغدر، بينما يخيم الصمت على مشهد صعود أردوغان إلى القطار ذاته، وهنا يتجدد السؤال الأبدي: هل يختلف الحكم بصحة الفعل وأخلاقيته باختلاف الفاعلين؟ بصيغة أخرى: هل هناك سرقة حلال وسرقة حرام؟ وبالقياس ذاته: هل هناك تطبيع مقبول وتطبيع مرفوض؟

الحدث

تحذير أميركي لروسيا من «عواقب وخيمة» لغزو أوكرانيا... وبوتين يلوّح بصواريخ فائقة السرعة

تبادل تهديدات بين موسكو والأطلسي

تصاعدت نبرة التهديدات بين روسيا من جهة، والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، بشأن أوكرانيا، أمس الثلاثاء. وبينما صعّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لهجته متحدثاً عن «خطوط حمراء» بالنسبة لموسكو، حذرت أميركا وحلف «الناتو» روسيا من «عواقب وخيمة» بحال فكرت في غزو أوكرانيا

استبق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أي مواقف أو خطوات مستصدر عن وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي، الذين بدأوا، أمس الثلاثاء، اجتماعاً يستمر يومين في ريغا، عاصمة لاتفيا، وتتركز مناقشاتهم حول التصعيد لتعزيزات عسكرية روسية عند الحدود مع أوكرانيا، بإطلاق مجموعة من التهديدات والتحذيرات لدول الغرب وأوكرانيا، ولا سيما بشأن الأوضاع على هذه الحدود، حيث يتصاعد التوتر بشكل كبير منذ أسابيع. وبينما حذر بوتين الغرب وأوكرانيا من تجاوز «الخطوط الحمراء» للكرملين، معلناً عن اختبار صاروخ يفوق سرعة الصوت و«يصل إلى من يصدر الأوامر لأوكرانيا في 5 دقائق»، حذّر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن روسيا من «عواقب وخيمة» إذا غزت أوكرانيا، وذلك فيما كان وزراء حلف شمال الأطلسي يبحثون بشأن سبل مواجهة الحشد العسكري الذي تقوم به موسكو على حدود جارتها.

وحذر بوتين حلف شمال الأطلسي بشدة، أمس الثلاثاء، من نشر قواته وأسلحته في أوكرانيا، قائلاً إن توسيع البنية التحتية العسكرية للناتو في أوكرانيا خط احمر بالنسبة لروسيا وسيؤدي إلى رد قوي. وتعليقاً على المخاوف الغربية بشأن نية روسيا غزو أوكرانيا، قال بوتين في كلمة له في منتدى الاستثمار «روسيا تنادي»، عبر الإنترنت، إن موسكو قلقة أيضاً بشأن مناورات الأطلسي بالقرب من حدودها، مضيفاً أن توسع الأطلسي باتجاه الشرق (شرق أوروبا) يهدد المصالح الأمنية الأساسية لموسكو. وأعرب عن قلقه من أن الأطلسي قد يستخدم في نهاية المطاف الأراضي الأوكرانية لنشر صواريخ قادرة على الوصول إلى مراكز القيادة الروسية في غضون خمس دقائق فقط. وأضاف «ظهور مثل هذه التهديدات يمثل خطاً احمر بالنسبة لنا. أمل أن يسود الحس السليم والمسؤولية تجاه بلدانهم والمجتمع العالمي في نهاية المطاف».

وقال بوتين إن موسكو اضطرت لمواجهة التهديدات المتزايدة من خلال تطوير أسلحة جديدة تفوق سرعتها سرعة الصوت. وأشار إلى أن صاروخاً جديداً من هذا النوع من المقرر أن يدخل الخدمة مع البحرية الروسية في أوائل العام المقبل، وسيكون قادراً على الوصول إلى أهداف في وقت مماثل (5 دقائق). وأضاف «سيحتاج الأمر أيضاً إلى خمس دقائق فقط للوصول إلى أولئك الذين يصدرون الأوامر لأوكرانيا».

وكان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو قد قال في وقت سابق، أمس، إن نشاط «الناتو» بالقرب من حدود روسيا يفرض الحاجة إلى مزيد من التطوير للقوات المسلحة الروسية. من جهته، حذر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الثلاثاء، في ريغا، على هامش اجتماع حلف الأطلسي، من أن أي «عدوان» روسي جديد على أوكرانيا سيستدعي «رداً خطراً». وأكد خلال مؤتمر صحافي مع نظيره اللاتفي إدغارز رينكيفيكس أن «أي تحركات تصعيدية من جانب روسيا ستكون مصدر قلق كبير للولايات المتحدة». ولم يحدد بلينكن طبيعة الرد الأميركي المحتمل، مشيراً إلى أنه يريد أولاً «استشارة» حلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي، الثلاثاء والأربعاء. وتابع «نحن قلقون جداً بشأن التحركات التي نراها» من قبل الفرق الروسية على الحدود الأوكرانية. وأضاف «رأينا مراراً الاستراتيجية الروسية» الهادفة إلى «فبركة استفزازات» لتبرير أفعال موسكو.

بوتين: توسيع الوجود العسكري للناتو باوكرانيا خط احمر لنا

ستولتنبرغ: ستدفع روسيا ثمنا باهظا بحال هددت سلامة اوكرانيا

بوتين: موسكو قلقة بشأن مناورات الاطلسي بالقرب من حدودها (ميخائيل ميتزل/فرانس برس)

وبدأ وزراء خارجية «الناتو»، أمس الثلاثاء، اجتماعاً يستمر يومين (أمس واليوم الأربعاء)، ويركز بشكل أساسي حول التصدي لتعزيزات عسكرية روسية عند الحدود مع أوكرانيا، فضلاً عن مناقشة مسألة اللاجئين على الحدود البيلاروسية البولندية والتي تتهم دول الغرب بيلاروسيا، المدعومة من الكرملين، بتدبيرها. وكان لافتاً أمس قول الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو إنه سيقترح على روسيا تسليم بلاده أسلحة نووية في حال حصلت بولندا على أسلحة نووية من «الناتو». ويشعر حلف شمال الأطلسي بالقلق من حشد روسي للمعدات الثقيلة والقوات بالقرب من الحدود الشمالية لأوكرانيا، وليس بعيداً عن بيلاروسيا. وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس إن وزراء «الناتو» «سيرسلون معاً رسالة لا لبس فيها إلى الحكومة الروسية مفادها أن دعم الناتو لأوكرانيا لم ينقطع واستقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها ليست مطروحة للنقاش». وحذر الأمين العام لحلف الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس، في تصريحات على هامش اجتماع الحلف في ريغا، من أنه «سيكون هناك ثمن باهظ تدفعه روسيا حال قيامها بتهديد استقلال وسلامة أوكرانيا». وأوضح أنه «سنؤكد خلال اجتماعنا التزامنا بأمن أوكرانيا في مواجهة ما تقوم به روسيا». ولفت إلى أن «زيادة وجودنا في بحر البلطيق والبحر الأسود هو بسبب أفعال روسيا في أوكرانيا».

وكانت أوكرانيا قد دعت، أول من أمس الإثنين، حلفاءها إلى التحرك بسرعة لمنع روسيا من غزو أراضيها، مؤكدة أن موسكو قد تبدأ هجوماً «في غضضة عين». وقال وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا، خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت، إن روسيا حشدت 115 ألف عسكري عند حدودها مع أوكرانيا. وأعلنت أوكرانيا، أمس، أنها تعتزم إجراء 10 مناورات دولية كبيرة في عام 2022. وقال الجيش الأوكراني في بيان، أمس، إن «ما لا يقل عن 21500 جندي أوكراني و11 ألف جندي من الولايات المتحدة وبريطانيا وبولندا ورومانيا ودول أخرى شريكة سيشاركون في المناورات»، مضيفاً أن الأوكرانيين سيشاركون أيضاً في 16 مناورة عسكرية خارج أوكرانيا.

وجاء الرد الروسي على هذا الإعلان سريعاً، إذ اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، أن دخول كييف في مناورات عسكرية يشكل خطراً على أمن روسيا. وقال لافروف في تصريحات صحافية: «ببساطة لا نستبعد احتمال دخول نظام كييف في مغامرة عسكرية. كل هذا يشكل تهديداً مباشراً لأمن روسيا. تحدث الرئيس بوتين عن هذا في 18 نوفمبر (الماضي) في المجلس الموسع مع وزارتنا، وشدد على أننا لسنا بحاجة إلى صراعات، لكن إذا لم يستطع الغرب السيطرة على أوكرانيا وشجعها (على أفعالها)، فبالطبع سنتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان سلامتنا بشكل موثوق».

كذلك، أعلنت وزارة الخارجية الروسية في بيان، أمس، أن الدفاع الجماعي للناتو بكامله يتمركز على «الجناح الشرقي»، مضيفةً أن «التوسع غير المنضبط للحلف» و«ابتلاع المزيد والمزيد من الأراضي» يترافق مع نشر البنية التحتية العسكرية هناك «التي تستخدم لتعزيز خطاب الناتو العدواني».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

متابعة

زيمور مرشحاً للرئاسة
فرنسا في القاع

يطمح زيمور لكسب أصوات من اليمين واليمين المتطرف (Getty)

أعلن الصحافي اليميني المتطرف إريك زيمور، أمس الثلاثاء، قراره خوض انتخابات الرئاسة الفرنسية المرتقبة في ربيع 2021، وذلك في تسجيل مصور نشر على «يوتيوب»، ركّز على إشارة هلع الفرنسيين من تراجع وتدهور مركز وهيبة بلادهم، معتبراً أن أزمة المهاجرين قد فاقمت الوضع. وتعتبر خطوة زيمور متوقعة منذ مدة، خصوصاً بعد جولته الفرنسية خلال الصيف في فرنسا للترويج لكتابه الجديد «فرنسا لم تقل كلمتها بعد»، لكنه لم يؤكد أو ينف قبل يوم أمس عزمه دخول السباق الرئاسي. وكانت خطوة الترشح متوقعة خلال الفترة الحالية، خصوصاً بعدما استنفد زيمور، وهو صحافي سياسي من أصول يهودية جزائرية، الأضواء التي لاحقته خلال العام الحالي، والصدمة التي أحدثتها التكهنات حول ترشحه، إذ عادت استطلاعات الرأي لتشير إلى تراجعه على صعيد نيات الناخبين، بعدما كان تخطى خلال الأشهر الماضية زعيمة اليمين المتطرف وحزب «التجمع الوطني» مارين لوبان (وصل إلى حدود 19 في المائة من أصوات الناخبين).

وقال زيمور أمس، بحسب الفيديو الذي نشره على «يوتيوب»، وتخلّله صور من الأرشيف، إن «الوقت لم يعد (مناسباً) الآن لإصلاح فرنسا، بل لإنقاذها، ولهذا السبب قرّرت الترشح للرئاسة»، مشيراً إلى أن الكثير من الناخبين «لم يعودوا قادرين على التعرّف على بلادهم». وأضاف زيمور: «لقد كنت مكتفياً بدور الصحافي، الكاتب... مطلق الإنذارات. كنت أعتقد أن سياسياً سيحمل الشعلة التي سأمدها له. لقد كنت أقول إن لكل مهنته، دوره، معركته. لكنني أعود اليوم عن هذا الوهم». وتعهد باستعادة سيادة فرنسا «المتروكة للتكنوقراط والقضاة الأوروبيين». ومن المقرر أن يعقد زيمور أول اجتماع رسمي لحملته، صباح الأحد المقبل، في قاعة «زينيت» الباريسية، فيما يتحضر ناشطون من اليسار ونقابات لتنظيم وقفة في المكان ذاته تزامناً مع حملته. وتعرض زيمور الأسبوع الماضي لنكسة في مرسيليا، مع خروج تظاهرات ضده وانتشار صورة لسيدة أهانته بحركة بيدها وهو ما ردّ عليها بالمثل.

وجاء إعلان زيمور، الذي يطمح لكسب أصوات من اليمين الفرنسي التقليدي واليمين المتطرف، قبل ساعات من عقد حزب الجمهوريين اليميني، آخر مناظرة تلفزيونية لمرشحيهم، قبيل مؤتمر لاختيار مرشحهم للرئاسة نهاية الأسبوع الحالي، ما يجعل المشهد في ساحة المعركة الانتخابية لرئاسيات فرنسا، يقترب من الاكتمال، بعد ترشح عمدة باريس الاشتراكية آن هيدالغو، عن الحزب الاشتراكي. وبالإضافة إلى لوين وزيمور وهيدالغو، يبرز أيضاً المرشح عن اليسار الراديكالي، جان لوك ميلانشون، وعن حزب الخضر، يانيك جادو. أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، فلم يعلن بعد رسمياً ترشحه لولاية ثانية. وكان المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، غابرييل آتال، قد اعتبر أمس، قبل إعلان زيمور ترشحه رسمياً، إن الأخير هو «مرشح مفترض يبيع نفسه على أساس أنه (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب الفرنسي». وأكد المرشح عن الحزب الشيوعي فابيان روسل، أنه سيطرح غداً الخميس في الجمعية العمومية، مشروع قانون لمنع ترشح أي شخص أدين بالتحريض على العنصرية، وهو ما ينطبق على زيمور.

(العربي الجديد، فرانس برس)

إضاءة

واشنطن تتجه لتعزيز قدراتها لمواجهة بكين وموسكو

أعلنت مسؤولة كبيرة في وزارة الدفاع الأميركية أن بلادها ستكثف انتشارها العسكري في مواجهة الصين وروسيا، وهي تعتزم من أجل ذلك، لا سيما في ما يتعلق بالصين، إدخال تحسينات على القواعد في جزيرة غوام بالمحيط الهادئ وفي أستراليا

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ليس سراً أن العنوان الأساسي لمختلف التحركات الأميركية، ولا سيما على الصعيد العسكري، يتمحور حول الصين بالدرجة الأولى ومواجهتها، من دون غض الطرف عن روسيا ولجم طموحاتها. وإن كان ذلك واضحاً في الفترة الأخيرة، وبرز من خلال التصريحات والتحركات على الأرض، إلا أن تقرير وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عن الوضع العسكري الأميركي حول العالم، الذي أفصحت مسؤولة كبيرة في الوزارة عن بعض تفاصيله أول من أمس الاثنين، يؤكد أن واشنطن ماضية في تعزيز وضعها العسكري في مواجهة هاتين القوتين قبل أي طرف آخر. إذ يعتزم البنتاغون مراجعة الموارد العسكرية في مختلف أنحاء العالم، وإدخال تحسينات بشكل أساسي على القواعد في جزيرة غوام في المحيط الهادئ واستراليا لمواجهة الصين، فضلاً عن إبقاء قوات أميركية بجوار روسيا.

وأعلنت مارا كارلين، التي تشغل منصب نائب وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسية، في إفادة صحافية أول من أمس الاثنين، أن بلادها ستكثّف انتشارها العسكري في مواجهة الصين وروسيا، إضافة إلى مواصلة العمل على إبقاء ردع فعّال ضد إيران والجماعات المتشددة في الشرق الأوسط. وأشارت كارلين إلى أن وزارة الدفاع أعلنت بالفعل عن استثمارات لتحديث القاعدة البحرية الأميركية في جزيرة غوام في المحيط الهادئ، وتعزيز وجودها في أستراليا حيث يُنشر سنوياً حوالي 2500 عسكري من مشاة البحرية بالتناوب لإجراء تدريبات، وذلك لإعداد الجيش الأميركي بشكل أفضل لمواجهة الصين. وأوضحت أنه «في أستراليا، ستتم عمليات نشر جديدة للمقاتلات والقاذفات، فضلاً عن زيادة التعاون اللوجستي والتدريبات هناك. وعلى نطاق أوسع عبر المحيطين الهندي والهادئ، ستكون هناك مجموعة من التحسينات في البنية التحتية في جزيرة غوام». وأضافت أن مراجعة وزارة الدفاع «توجه الإدارة الأميركية إلى التركيز بشكل أكبر على منطقة المحيطين الهندي والهادئ عن طريق تخفيض عدد القوات والمعدات في مناطق أخرى من العالم، للتمكّن من الاستعداد القتالي الأفضل في تلك المنطقة».

وهذه الخطوات مدفوعة بمراجعة الوضع العسكري الأميركي حول العالم، والتي أمر الرئيس جو بايدن وزير الدفاع لويد أوستن بالقيام بها بعد فترة وجيزة من توليه منصبه في فبراير/شباط الماضي. وبدأ أوستن بهذه المراجعة في مارس/ آذار الماضي، علماً أن التقرير الكلي حول هذه المراجعة سري إلى الآن، فيما أوضحت كارلين أن بايدن «وافق أخيراً» على نتائج مراجعة أوستن وتوصياتها. ولفتت كارلين إلى أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ كانت محط تركيز رئيسي في التقرير، بسبب تركيز أوستن على «الصين باعتبارها التحدي الأبرز». وجعلت إدارة بايدن مواجهة الصين إحدى أولوياتها الرئيسية في سياستها الخارجية، خصوصاً مع تصاعد التوترات مع بكين، لا سيما بشأن جزيرة تايوان. وقد أعرب كبار مسؤولي البنتاغون في مناسبات مختلفة عن قلقهم بشأن جهود الصين لتطوير جيشها وتحديثه. في السياق، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، في تقرير لها أول من أمس، إن المراجعة لا تتضمن أي تعديل كبير على حجم القوات الأميركية. ونقلت عن مسؤولين في وزارة الدفاع قولهم إن التقييم يخطط لإدخال تحسينات على المطارات والبنية التحتية الأخرى في القواعد الأميركية في غوام وأستراليا. وستبدأ تحسينات البنية التحتية في العام المقبل في غوام، التي تستضيف وحدة كبيرة من القوات البحرية والجوية والألوف من القوات الأميركية، وفي أستراليا، حيث ينتشر مئات البحرية الأميركية. وقال مسؤولون لـ«وول ستريت جورنال» إن كلا المنطقتين أساسيتان في استراتيجية واشنطن لمواجهة الصين. وأضافوا أن إدخال تحسينات على المطارات في غوام وأستراليا سيوسع قدرة أميركا على نقل القوات من المنطقة وإليها، لنشرها في حال نشوب صراع. ورفض المسؤولون تقديم تفاصيل إضافية حول التحسينات قائلين إنها سرية، بينما ذكرت «وول ستريت جورنال» أن «بعض التغييرات تشمل نشر طائرات وتعزيز القدرات اللوجستية في أستراليا، فضلاً عن نشر سرب من طائرات الهليكوبتر الهجومية ومقر فرقة مدفعية في كوريا الجنوبية». وفي ما يتعلق بروسيا، رفضت كارلين، وفق تقرير لشبكة «سي أن أن» الأميركية أمس، تقديم معلومات محددة حول الكيفية التي توجه بها مراجعة وزارة الدفاع الجيش الأميركي للاستعداد لمواجهة تهديدات موسكو. وبصورة عامة، فإن أحد أهداف المراجعة هو «إعادة ترتيب معايير الجاهزية» في أوروبا الشرقية، بحيث يكون الجيش الأميركي «سريع الحركة ومتجاوباً مع الأزمات فور ظهورها»، على حد قول كارلين، التي أضافت «ندرس حالياً مبادرات مع حلفائنا وشركائنا لتعزيز قوتنا الرادعة الموثوقة ضد روسيا، وسنرون تحققها خلال العامين أو الثلاثة أعوام المقبلة».

بدورها، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن مسؤولي الدفاع أبلغوا بلجيكا وألمانيا بأن الولايات المتحدة ستحافظ على وجودها في سبعة مواقع في البلدين المضيفين. يذكر أن بايدن كان ألغى قرار خفض عدد العسكريين الأميركيين المنتشرين في ألمانيا إلى 2500 عنصر، وأكد مجدداً التزام بلاده بحلف شمال الأطلسي بعدما شكك فيه سلفه دونالد ترامب. وأوضحت كارلين أن تعديل الانتشار العسكري الأميركي في أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، تجرى مناقشته «لكن هذه السنة الأولى للإدارة، وليس الوقت مناسباً لإدخال تغييرات استراتيجية رئيسية».

في الشرق الأوسط، وجهت المراجعة الإدارة الأميركية بـ«مواصلة العمل على إبقاء ردع فعّال ضد إيران، والاستمرار في دعم الحملة ضد تنظيم داعش» عبر الوجود العسكري الأميركي الحالي في العراق وسورية، وكذلك مواصلة العمل على بناء «قدرات القوات الشريكة» في تلك المنطقة، وفق «سي أن أن». ولكن بشكل عام، توجه مراجعة أوستن إلى «إجراء تحليل إضافي بشأن متطلبات وضع القوة في الشرق الأوسط»، على حد قول كارلين. وفي السياق ذاته، قال مسؤول في البنتاغون لـ«وول ستريت جورنال»، إنه ستتم مواصلة تحليل وضع القوة في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا.

تدعو المراجعة لتركيز أكبر على المحيطين الهندي والهادئ

المراجعة لا تتضمن تعديلاً كبيراً على حجم القوات الأميركية

أعلنت وزارة الدفاع عن استثمارات لتحديث القاعدة البحرية الأميركية في جزيرة غوام (Getty)

شرق غرب

«هآرتس»: إسرائيل باعت المغرب مسيّرات مفخخة

ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أمس الثلاثاء، أن إسرائيل باعت المغرب طائرات مسيّرة انتحارية من نوع «هاروب» بقيمة 22 مليار دولار، تلقتها الصناعات الجوية الإسرائيلية. وقالت الصحيفة إن الصفقة أبرمت في سياق عودة المغرب للتطبيع مع إسرائيل في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وهذه المسيّرات سبق أن اشترت أذربيجان منها في العام الماضي خلال النزاع مع أرمينيا. ويمكن لهذه الطائرات المسيّرة أن تحمل لغاية 20 كيلوغراماً من المتفجرات. وهي قادرة على التحليق لمدة سبع ساعات، وأن تصل لمسافة 1000 كيلومتر.

(العربي الجديد)

ابي احمد: الحرب اوشكت على الانتهاء

دعا رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة) جميع المسلحين الذين يقاتلون إلى جانب جبهة تحرير تيغراي إلى الاستسلام للجيش الإثيوبي. وقال مخاطباً كبار الضباط في الجيش من إحدى جبهات القتال، إن الحرب أوشكت على الانتهاء، والانتصار على الجبهة أصبح فقط مسألة وقت، وفق ما ذكرت وسائل إعلام إثيوبية أمس الثلاثاء. وأكد أن بلاده تقاتل ضد عدو يمارس النهب والإغتصاب والدمار.

(العربي الجديد)

ألمانيا: السجن مدى الحياة لعراقي بتهمة ارتكاب «إبادة»

قضت محكمة ألمانية أمس الثلاثاء بالسجن مدى الحياة على عراقي من تنظيم «داعش» بعد إدانته بتهمة ارتكاب «إبادة» بحق الأيزيديين. واعتبر قضاة محكمة فرانكفورت أن طه الجميلي «مذنب بتهم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية أفضت إلى الوفاة». وهي المرة الأولى في العالم التي تقضي فيها محكمة أن الفظائع المرتكبة في حق الأيزيديين ترقى إلى مستوى «الإبادة». وتوقفت تلاوة الحكم بعيد النطق بالعقوبة، إذ أغمي على المتهم. وادين الجميلي بتهمة ترك طفلة أيزيدية في الخامسة من العمر تموت عطشاً في صيف عام 2015 في الفلوجة في العراق.

(فرانس برس)

ارجاء اصدار اول حكم على اونغ سان سو تشي

ارجأت محكمة عسكرية في ميانمار أمس الثلاثاء إصدار حكم أول في محاكمة الزعيمة المخلوعة اونغ سان سو تشي (الصورة) إلى السادس من ديسمبر/ كانون الأول الحالي. واونغ سان سو تشي محتجزة وقيد الإقامة الجبرية منذ اطاحت المجموعة العسكرية حكومتها فجر الأول من فبراير/ شباط الماضي. وتواجه عقوبة السجن ثلاث سنوات إذا ثبتت إدانتها بتهمة التحريض ضد الجيش.

(فرانس برس)

14 قتيلا في تحطّم مروحية في اذربيجان

قتل 14 شخصاً في تحطّم مروحية عسكرية أذربيجانية في شرق البلد أمس الثلاثاء، وفق ما أعلن مسؤولون. وأفاد حرس الحدود الأذربيجاني بأن «14 شخصاً قتلوا وأصيب شخصان بجروح نتيجة تحطّم مروحية لجهاز الحدود التابع للدولة»، مضيفاً أن 13 من الضحايا هم عسكريون.

(فرانس برس)

مسار الاستقلال يكتمل

باربادوس تتحرر من «التاج»

أغلقت جزيرة باربادوس الكاريبية، بتحرّرها من التاج البريطاني، صفحة من الماضي، تخلّلته مئتا قرن من العبودية، ومئتا قرن من الاستعمار. ولا تزال إليزابيث الثانية ملكة على 16 دولة من مملكات الكومنويلث، مع سؤال عن الدولة التي ستلحق بباربادوس

احتفل أهالي الجزيرة بإنزال علم التاج البريطاني في ساحة الأبطال في العاصمة بريدجتاون (جيف ميتشل/ Getty)

يصف سكّان جزيرة باربادوس، في أقصى شرق منطقة الكاريبي، تحرّرهم من التاج البريطاني، وهي خطوة احتفلوا بها رسمياً منتصف ليل الإثنين – الثلاثاء، بأنه قدر محتوم، شقّ وقته منذ قرون، وأخذ 55 عاماً إضافية بعد الاستقلال عن المستعمر البريطاني، ليصل إلى اليوم الذي أصبحت فيه الجزيرة جمهورية برلمانية، وجرّدت الملكة البريطانية إليزابيث الثانية من منصبها كرئيسة للدولة. ويتساءل بعض مواطني الجزيرة، بمناسبة الاحتفال الرسمي الذي توّج إعلان الجزيرة في سبتمبر/ أيلول 2020 انفصالها دستورياً عن التاج البريطاني، ثم إجراءها انتخاباتها الرئاسية للمرة الأولى في 13 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عن جدوى هذا «الانفصال»، بعيداً عن الممارسة الديمقراطية التي حوّلت الحاكمة العامة المُعينة من الملكة، ساندرا ميسن، إلى أول رئيسة للدولة، منتخبة من البرلمان. لكن معظمهم يدركون أن المسألة «الرمزية» قد سطّرت تاريخهم بنفس جديد، أصبحوا فيه يقررون مصيرهم بشكل كامل، في وقت لا تزال تعاد فيه الأسئلة كل مرّة مع سقوط دول عن شجرة التاج البريطاني، إذا ما كانت دول كبرى، لا تزال ملتحقة بالعرش الإنكليزي، ككندا وأستراليا، ستلحق بالقافلة يوماً.

وتبدو الاحتفالية بتحرّر باربادوس، الجزيرة السياحية، من التاج البريطاني، رمزية، وبدون مفاعيل دستورية، أو تغييرات جذرية من شأنها أن تترك أثرها على حياة المواطنين. ولا يرتبط الحدث بالمستقبل، بل بالماضي، وتاريخ من العبودية في الجزيرة، ليس للسكّان الأصليين، بل لأفارقة أصبحوا لاحقاً سكان الجزيرة، حيث استقدموا من المستعمر الإنكليزي للزراعة. وتكتسب المناسبة أهمية، أولاً لأن وقتاً طويلاً قد مرّ بين انضمام باربادوس أخيراً إلى لائحة جمهوريات العالم، وما سبقها من الدول التي ابتعدت عن التاج البريطاني، ولأنها ترافقت مع حراك «حياة السود مهمة» العالمي الذي نشط العام الماضي، وترك أثره على سكان الجزيرة الذين لا يتجاوز عددهم الـ300 ألف نسمة. وكان تصاعد الاهتمام المحلي بالذهاب إلى الانفصال، وهو أمر ظلّ مطروحاً ومتداولاً في باربادوس منذ أكثر من عقدين، قد اكتسب زخماً، مع فضيحة «ويندراش» (جيل ويندراش) في بريطانيا، التي أطاحت وزيرة الداخلية السابقة أمبر رود عام 2018، وتدور حول جيل من المهاجرين الكاريبيين قدموا إلى بريطانيا بين أربعينيات وسبعينيات القرن الماضي، واعتبروا لاحقاً مهاجرين غير نظاميين. ويضع الكثير من المتابعين للحدث في باربادوس، وقضية «ويندراش»، في سلّة واحدة، حيث يتشارك ضحايا الفضيحة، الذين لم يقبضوا بعد كل تعويضاتهم، وسكان باربادوس الأوائل، في أنهم كانوا ضحايا التحول الرأسمالي الذي حتّم العبودية في السابق، وإعادة بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، على أكتافهم، لاحقاً.

وأصبحت باربادوس، فجر أمس الثلاثاء، أحدث جمهورية في العالم بعد تحرّرها من سلطة التاج البريطاني، وذلك في حفل رسمي في العاصمة بريدجتاون، حضره ولي عهد المملكة المتحدة الأمير تشارلز، الذي تحدث عن «فظائع العبودية المروعة التي ستلطخ تاريخنا إلى الأبد». وجرّدت خلال الحفل، والدة تشارلز، الملكة إليزابيث الثانية، من منصبها كرئيسة لباربادوس، حيث أقسمت الحاكمة العامة للجزيرة الكاريبية، ميسن، اليمين الدستورية رئيسة للجمهورية الوليدة، وأُنزل علم التاج البريطاني في ساحة الأبطال. وقالت ميسن: «أنا، ساندرا برونيلا ميسن، أقسم بأن أكون مخلصة لباربادوس، وبأن أكون وفيّة لها، وفقاً لما ينصّ عليه القانون، فليساعدني الله».

وتواجه الجمهورية الوليدة، المستقلة منذ 1966، من اليوم فصاعداً بنفسها التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على السياحة، والتفاوتات الموروثة من الماضي الاستعماري. وكانت حوالي 20 مستعمرة بريطانية سابقة قد تخلت عن التاج البريطاني، وتحولت إلى جمهوريات، ما بعد الحرب العالمية الثانية، أبرزها الهند ونيجيريا وباكستان. وشهدت سبعينيات القرن الماضي موجة كبيرة من الانفصال عن التاج، مع مغادرة غويانا (1970)، وترينيداد وتوباغو (1976)، ودومينيكا (1978)، وكانت آخر مغادرة قد سجلّت عام 1992 لموريشيوس في المحيط الهندي. وفي هذه الدول، تمّ استبدال الملكة في أغلب الأحيان برئيس «فخري»، مع وجود رئيس وزراء على رأس السلطة التنفيذية وهو الذي يدير شؤون البلاد، ويملك السلطة الفعلية. ورئيسة وزراء باربادوس حالياً هي ميا موتلي.

ستبقى إليزابيث الثانية ملكة على 16 دولة، غير بريطانيا

وبعد تحرّر باربادوس ستبقى إليزابيث الثانية ملكة حالياً على 16 دولة، غير بريطانيا، بما فيها كندا ودول أخرى في منطقة آسيا - الهادئ والكاريبي، وهي تعرف بمملكات الكومنويلث، وهي غير دول الكومنويلث، المؤلفة من 54 دولة وكانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، لكنها لم تعد تخضع بمعظمها لسلطة التاج البريطاني. وفي مجموعهم، يبلغ عدد سكان مملكات الكومنويلث، حوالي 150 مليون نسمة، وأكثرهم كثافة، بريطانيا وكندا وأستراليا وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وتملك الملكة بعض الصلاحيات في هذه الدول، لكنها تختلف من دولة إلى أخرى، ومنها الموافقة على تشكيل الحكومات، وقد تكون موافقتها على بعض التشريعات إلزامية. وإذا استثنيت المملكة المتحدة، فإن الملكة/ أو الملك البريطاني، يعين حاكماً عاماً في المملكة ليقوم بمهامه. وفي حالات استثنائية، للعرش البريطاني «سلطات استثنائية» أيضاً، أو سلطة الإطّاحة بشكل فردي ببعض أفرع السلطة التنفيذية. وحصل ذلك بشكل نادر، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لا سيما خلال أزمة أستراليا الدستورية في عام 1975، حين أعفى الحاكم العام رئيس وزراء من مهامه.

وكانت زيارات الملكة إليزابيث، أطول ملوك بريطانيا عمراً، والمتربعة على العرش منذ 69 عاماً، إلى مملكات الكومنويلث، قد خلقت نوعاً من العاطفة الشعبية تجاهها. وفي كندا مثلاً، لا تزال شعبية الملكة إليزابيث مرتفعة، على الرغم من تراجع نسبة المؤيدين لبقاء البلاد تحت التاج البريطاني، لكنها نسبة تبقى أكبر من 50 في المائة. وفي كندا، يحتاج التحرر من التاج إلى تعديل دستوري، أي إلى موافقة المقاطعات العشر بالإضافة إلى البرلمان. ويختلف الوضع في كندا عن باربادوس، التي يعتبر سكانها أحفاد أناس استعبدوا من قبل المستعمر البريطاني، ويشهد أرشيفهم على تاريخ من النضالات ضد العبودية، فيما لا تزال كندا أسيرة عدم إتمام مصالحة فعلية مع السكّان الأصليين.

(العربي الجديد)